



Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا



تقرير

رصد انتهاكات حقوق الإنسان

في مصر

في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى نهاية مارس/آذار 2016



تقرير رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر

ربع سنوي

الإصدار الخامس

في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى نهاية مارس/آذار 2016



نيسان 2016

الفهرس :

4	ملخص تنفيذي
8	مقدمة
10	آلية رصد وجمع البيانات
11	القتل خارج إطار القانون
12	1. المتوفون داخل مقار الإحتجاز
16	2. قتلى عمليات التصفية الجسدية
20	3. قتلى في ظروف ملتبسة
22	الإعتقال التعسفي
24	إهدار الحق في المحاكمة العادلة
27	آثار العمليات الأمنية في سيناء
32	البلاغات المقدمة للسلطات المصرية حول انتهاكات حقوق الإنسان
33	الخلاصة والتوصيات



ملخص تنفيذي

خلال الربع الأول من العام 2016 في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى آخر مارس/آذار 2016 بلغ عدد القتلى خارج إطار القانون 50 شخصاً، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز والتصفية الجسدية المباشرة، بالإضافة إلى 10 أشخاص قتلوا في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية قتلهم في اشتباكات أو أثناء تنفيذهم عمليات إرهابية دون أن تقدم دليلاً على صدق ادعاءاتها أو تفتح تحقيقاً محايداً في تلك الوقائع.

من هؤلاء 31 معتقلاً قضاوا داخل مقر الاحتجاز المصرية بينهم 4 أشخاص جراء التعذيب بينهم الإيطالي جوليو ريجيني، كما قتل 19 شخصاً جراء عمليات التصفية الجسدية خارج إطار القانون، من بينهم مواطنين تمت تصفيتهم على أيدي أفراد أمن بسبب خلافات شخصية، ليرتفع عدد القتلى جراء التصفية الجسدية منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى آخر مارس/آذار 2016 إلى 70 شخصاً.

وصل عدد الأشخاص الذين تعرضوا للاعتقال على خلفية قضايا معارضة السلطات في كافة محافظات مصر عدا سيناء 1433 شخصاً على الأقل، بينهم 96 قاصراً و15 امرأة، حيث بلغ عدد المعتقلين في شهر يناير/كانون الثاني لهذا العام 839 شخصاً، في حين بلغ عدد المعتقلين في شهر فبراير/شباط 2016- 299 شخصاً، بينما بلغ عدد المعتقلين خلال شهر مارس/آذار 295 شخصاً، هذا بالإضافة إلى قيام قوات الأمن باعتقال عدد من المواطنين من منازلهم واحتجازهم بصورة تعسفية داخل أقسام الشرطة بشكل غير قانوني للضغط على أحد أقاربهم لتسليم نفسه قبل أن تقوم بإطلاق سراحهم بعدها بأيام دون إثبات احتجازهم بشكل رسمي.



تعرض معظم هؤلاء المعتقلين للإختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للإختفاء القسري حتى الآن، حيث بلغ عدد من تم رصد تعريضهم للإختفاء القسري خلال تلك الفترة 412 شخصاً على الأقل.

ووفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى آخر مارس/آذار 2016 فقد تم الحكم في 248 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر مدنية وعسكرية، وكانت عدد القضايا التي صدرت أحكاماً فيها أمام من دوائر عسكرية 26 قضية، بينما نظرت 222 قضية أمام دوائر جنح وجنايات مدنية، واتسمت تلك المحاكمات في مجملها بانتهاك حق المتهمين في المحاكمة العادلة.

وصدرت الأحكام القضائية المذكورة بحق 2503 شخصاً بينهم 60 قاصراً وتتنوع ما بين أحكام بالإدانة بحق 1765 متهماً أي على 70.5% من إجمالي المحكومين، بينما صدرت أحكاماً بالبراءة بحق 738 متهماً أي على 29.5%، وتوزعت تلك الأحكام على المتهمين من حيث نوع العقوبة كالتالي:

حُكم على 350 متهماً بالسجن المؤبد أي على حوالي 19.8% من إجمالي المحكومين، وعلى 374 متهماً بالحبس من شهر إلى أقل من ثلاث سنوات أي على حوالي 21.2% من إجمالي المحكومين، وعلى 584 متهماً بالسجن من ثلاثة إلى خمسة سنوات أي على حوالي 33.2% من إجمالي المحكومين، وعلى 413 متهماً بالسجن المشدد أكثر من خمسة سنوات أي على 23.4% من إجمالي المحكومين، بينما أحييت أوراق 15 متهماً للمفتي لاستطلاع الرأي بشأن إعدامهم، كما تم الحكم بالإعدام (أول درجة) على 7 أشخاص وتم إصدار هذا الحكم من قبل دائرة عسكرية، ليشكل عدد المحالة أوراقهم للمفتي وعدد المحكوم عليهم بالإعدام نسبة 1.2% من إجمالي عدد المحكومين.

كما تم الحكم على 20 متهم في 5 قضايا بدفع غرامات مالية، حيث حكم على 9 متهمين بدفع 100 ألف جنيهماً مصرياً، وعلى 11 متهم بدفع 50 ألف جنيهماً



مصرياً، بالإضافة إلى الحكم على 2 بعدم الإختصاص، أي على حوالي 1.2% من إجمالي عدد المحكومين.

من جهة أخرى تم النطق بالحكم على 120 متهماً في ستة قضايا أمام محاكم النقض، وجاءت الأحكام جميعها بقبول الطعون المقدمة من قبل المحكومين وبإلغاء الأحكام الصادرة بحقهم وإعادة محاكمتهم، من بينها إلغاء حكم الإعدام الصادر بحق 4 متهمين على خلفية اتهامهم في القضية المعروفة إعلامياً بقضية "خلية أكتوبر".

وخلال فترة الرصد في مارس/آذار الماضي قضى المجلس الأعلى لتأديب القضاة بعزل 46 قاضياً بدعوى إقحام أنفسهم في الحياة السياسية، وتأسيس حركات مخالفة للقانون ذات طابع سياسي تهدف إلى مناصرة فصيل سياسي.

وفي سياق رصد آثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى نهاية مارس/آذار 2016 ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 263 شخصاً، منهم 242 شخصاً ادعى الجيش أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية، كما أعلن المتحدث العسكري عن إصابة 89 مواطناً جراء القصف الذي ادعى الجيش أنه كان يستهدف منازل الإرهابيين، منهم 30 مصاباً في يناير/كانون الثاني، و19 مصاباً في فبراير/شباط، و40 في مارس/آذار.

وبلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا في مواجهات أمنية خلال شهر يناير/كانون الثاني 157 شخصاً، في حين قتل 11 شخصاً في فبراير/شباط، و74 شخصاً في مارس/آذار، بينما قتل 17 مواطناً بصورة عشوائية في يناير/كانون الثاني، و3 مواطنين في فبراير/شباط، ومواطناً واحداً في مارس/آذار.

كما بلغ عدد الذين اعتقلوا في تلك الفترة 593 شخصاً من بينهم 88 شخصاً قال عنهم الجيش أنهم مطلوبين أمنياً والبقية مشتبه بهم، حيث اعتقل شخصاً واحداً من



المطلوبين أمنياً و262 شخصاً مشتبه بهم خلال شهر يناير/كانون الثاني، وأعلن المتحدث العسكري عن اعتقال 87 مطلوباً و103 مشتبه به، بينما تم اعتقال 140 شخصاً خلال شهر مارس/آذار جميعهم مشتبه بهم، كما تم الإعلان عن تدمير 48 عربة، و53 دراجة بخارية في تلك الفترة.

وقامت المنظمة في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى نهاية مارس/آذار 2016 بإرسال 107 بلاغاً لجهات رسمية في مصر حول حالات تعرضت لانتهاكات من قبل الجهات الأمنية في مصر، حيث قامت المنظمة بإرسال تلك البلاغات إلى قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، ومكتب رئاسة الجمهورية، ومكتب رئيس الوزراء، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، وطالبتهم فيها بفتح تحقيقات نزيهة وشفافة حول تعرض عشرات المعتقلين لانتهاكات داخل السجون والأقسام وأماكن التوقيف وإحالة المسؤولين عنها للمساءلة القانونية، إلا أن استجابة السلطات لهذه البلاغات كانت هزيلة للغاية حيث لم يتم فتح تحقيقاً واحداً في أي من هذه البلاغات، مما يعطي إشارة واضحة على أن هذه الانتهاكات المنتشرة ليست مجرد ممارسات فردية من قبل أفراد بعينهم داخل الأجهزة الأمنية بل نتيجة إرادة كاملة من السلطات المصرية في ظل تواطؤ كامل من الجهات القضائية والنيابة العامة.

وثبت من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير في الربع الأول من العام 2016 أن حالة الإنحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت ماضية على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.



مقدمة

بعد أحداث الثالث من يوليو/ تموز 2013 سلكت السلطات المصرية طريقاً قمعياً لم تغيره حتى الآن، ولم تراجع ممارساتها أو تبتدأ أي تقدم يذكر على مستوى احترام حقوق الإنسان ولا زالت الانتهاكات الممنهجة بحق المواطنين المصريين وخاصة المعارضين منهم متفشية وسط تجاهل دولي كبير.

القتل خارج إطار القانون استمر دون توقف بوسائل مختلفة فمن اعتداء الأمن بالقوة المميتة على تجمعات سلمية أسفر عن مقتل المئات حتى الآن، إلى القتل عبر عمليات تعذيب ممنهجة أو بالقتل البطيء جراء ظروف احتجاز غير آدمية مع إهمال طبي متعمد وسوء رعاية صحية، أو حتى بالتصفية الجسدية بشكل مباشر بإطلاق الرصاص الحي على معارضين أثناء اعتقالهم أو خلال احتجازهم.

عمليات الإعتقال التعسفي توسعت مقترنة بتعذيب ممنهج وتعريض مئات المحتجزين للإختفاء القسري لأيام أو أشهر، تمهيدا لمحاكمات تفتقر لأدنى معايير المحاكمات العادلة لتصدر بدورها أحكام جماعية مدنية وعسكرية قد تصل للإعدام على معارضين دون أي أدلة مادية معتبرة ودون الالتزام بالمعايير الدنيا للمحاكمة الجنائية.

وفي سيناء تقوم الدولة بعمليات عسكرية نظامية تستخدم فيها القصف بالطائرات والآليات الثقيلة ليصبح مواطنو سيناء دون تمييز عرضة للقتل العشوائي أو لهدم منازلهم أو للإعتقال التعسفي بدعوى الإشتباه دون أي فرصة للإنتصاف القانوني أو التمتع بحقوق الإنسان الدنيا، وتأتي تلك العمليات تزامناً مع نقص حاد في الخدمات الأولية والحرمان من الحقوق المدنية الأساسية.

عملية رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر أمر بالغ الصعوبة فهي تصطدم بإرادة النظام المصري في إظهار حالة حقوق الإنسان في مصر بمظهر مغاير فلا



توجد في مصر أي مساحة متاحة لحرية الرأي والتعبير ليقوم إعلام مهني مستقل وموضوعي بدوره في تغطية الأحداث ورصد ما يحدث على أرض الواقع، كما أنه من غير المسموح لأي نشاط حقوقي إلا ذلك الذي يعمل على شرعنه جرائم النظام وتبريرها أمام الرأي العام والمجتمع الدولي.

إلا أن الحرص على إنهاء سياسية الإفلات من العقاب ينبغي معه العمل على رصد دقيق لتلك الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان خاصة حين تأخذ تلك الانتهاكات طابعا استمراريا وممنهجا.

ويعمل التقرير على الوقوف على عملية حصر كمي لأبرز انتهاكات حقوق الإنسان في مصر كي يكون مادة جاهزة للتوثيق والبحث والتحرك القانوني من قبل الجهات والمؤسسات الحقوقية المهمة بالشأن الحقوقي المصري.



آلية رصد وجمع البيانات

تم الإعتماد في عملية التوثيق وجمع المعلومات على الحصر الكمي لتصريحات المسؤولين بالدولة من خلال عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مسؤولين بالدولة المصرية والتي تم الإعلان عنها تباعا في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى آخر مارس/آذار 2016.

كما اعتمد التقرير على كافة المعلومات التي جمعتها المنظمة خلال رصدها للأحداث في مصر بشكل يومي من خلال باحثين ميدانيين وعدد من النشطاء والمحامين والصحفيين المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وكذلك من نتاج بحث عشرات الشكاوى التي وردت إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بعد التأكد من صحتها، ومن ثم تم جدولة تلك البيانات وتقسيمها تقسيما نوعيا وزمنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد المرصودة في التقرير قد لا تشكل إلا حجم الانتهاكات التي تمكن الباحثون من رصدها بحسب المعايير المعتبرة في جمع البيانات دون أن تعبر بالضرورة عن حقيقة أو حجم الانتهاكات في مصر خلال فترة الرصد.

تم تجنب أي إحصاءات لا تعتمد على مصدر موثوق وكذلك تم إهدار كافة البيانات التي لم تتوافر معها المعلومات الكافية إلا تلك التي وردت في التصريحات والبيانات الرسمية للدولة وقد تم رصد حصيلة تلك التصريحات بشكل كمي بعيدا عما حوته من اتهامات أو ادعاءات لم تعتمد على أدلة أو شواهد منطقية، ليكون التقرير على نفس النهج الذي اتبعته المنظمة في الأعداد السابقة في أربعة إصدارات ربع سنوية متتالية.



القتل خارج إطار القانون

بلغ عدد القتلى خارج إطار القانون خلال فترة رصد هذا التقرير 60 شخصاً، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، بالإضافة إلى من قتلوا بالتصفية الجسدية المباشرة.

بينما قتل 10 أشخاص في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية وفاتهم جراء تنفيذهم لعمليات إرهابية، في حين أكد ذوو أولئك الأشخاص وشهود عيان أن الداخلية قد قامت بتصفيتهم أثناء أو بعد إلقاء القبض عليهم وتلفيق تلك الإتهامات لهم.

1. المتوفون داخل مقر الإحتجاز

توفي 31 شخصاً داخل مقر الإحتجاز المصرية خلال الربع الأول من هذا العام، بينهم 4 أشخاص جراء التعذيب بينهم الطالب الإيطالي ريجيني.



قضية الطالب ريجيني:

على الرغم من أن عدد كبير من المواطنين المصريين قضى بنفس الطريقة التي قتل بها ريجيني فإن المجتمع الدولي لم يضح كما يضح في قضية ريجيني، لا زالت إيطاليا تهدد وتتوعد حتى تحصل على الحقيقة كاملة بشأن مقتله.

وكانت السلطات المصرية قد أعلنت عن عثورها على جثة الإيطالي جوليو ريجيني (28 عاماً) بتاريخ 3 فبراير/شباط 2016 بعد اختفائه منذ 25 يناير/كانون الثاني لذات العام، حيث كانت الجثة ملقاة على جانب طريق مصر/إسكندرية الصحراوي بالقرب من نفق حازم حسن، وكان عليها آثار ضرب وتعذيب واضحة، وتطابقت الصفة التشريحية للجثة مع الصفة التشريحية لجثث معتقلين قضاوا داخل مقر الإحتجاز المصرية جراء التعذيب من قبل أفراد الأمن، ولم تعترف الجهات الأمنية بمقتله.



بتاريخ 24 مارس/آذار 2016 أعلنت وزارة الداخلية عن قيامها بتصفية خمسة أشخاص متهمين بقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني والذي عثر على جثته ملقاة بطريق مصر الإسكندرية الصحراوي في 3 فبراير/شباط الماضي، وذلك بعد تبادل لإطلاق النار بين المذكورين والجهات الأمنية عند ذهاب القوات لإلقاء القبض عليهم في التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة.

وحوى بيان الداخلية العديد من التناقضات حيث ذكر أن القتلى الخمسة هم أعضاء تشكيل عصابي تخصص في سرقة الأجانب على الرغم من أن حالة روجيني هي الأولى من نوعها ولم تعلن الوزارة عن أي ضحايا أجانب، واكتفت بإعلان الرموز الأولى من أسمائهم مع سرد المسروقات، وخلي البيان من ذكر أي قتلى.

وبالإضافة إلى ذلك تجاهل البيان شهادة أحد شهود العيان الذي أكد أنه قد رأى ريجيني لآخر مرة في منطقة الدقي قبل أن يتم اقتياده من قبل أفراد أمن إلى مكان لم يعرفه، كما لم يجيب البيان على الدافع وراء تعذيب الطالب القتل وصعقه بالكهرباء لساعات وكسر بعض عظامه من شدة التعذيب إن كانت الجريمة بدافع السرقة.

ليؤكد بشكل واضح تورط الأمن المصري في ارتكاب جريمة قتل ريجيني تحت وطأة التعذيب ليضاف إلى قائمة طويلة من ضحايا التعذيب الممنهج في مصر.



ويوضح الجدول التالي الضحايا الذين توفوا داخل مقر الاحتجاز في الفترة من أول يناير/كانون الثاني وحتى آخر مارس/آذار 2016 ويحوي الجدول بعض الأسماء تم كتابتها بالرموز بحسب ما ورد في البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية:

متوفون وقتلى مقر الاحتجاز خلال الربع الأول من العام 2016

م	الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة	ملاحظات
1	جلال محمد نصر	50	2016/01/02	إهمال طبي	سجن المنيا العمومي	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
2	عبد الله أبو إبراهيم		2016/01/02	إهمال طبي	سجن طرة	جنائي / مدني
3	علاء محمد مصطفى	39	2016/01/03	غيبوبة كبد	سجن ميت غمر	جنائي / مدني
4	محمود أ.	48	2016/01/04	هبوط حاد في الدورة الدموية	سجن المنيا العمومي	جنائي / مدني
5	أحمد خلف	33	2016/01/15	إهمال طبي	مستشفى السويس بعد ان تم نقله إليها من سجن عتاقة	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
6	عبد الحليم ع ع	42	2016/01/17	إهمال طبي	مستشفى دمنهور بعد نقله إليها من سن جنوب التحرير بالبحيرة	جنائي / مدني
7	أشرف شلتوت		2016/01/21	إهمال طبي	مستشفى سجن طرة بعد أن نقل إليها من سجن بور سعيد	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
8	حسين محمد رضوان	42	2016/01/25	تعذيب	قسم شرطة أبو حماد بالشرقية	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
9	محمد عبد الله أحمد	17	2016/01/27	إهمال طبي	قسم شرطة شبرا الخيمة	جنائي / مدني
10	متهم		2016/01/30	هبوط في الدورة الدموية	قسم شرطة عين شمس	جنائي / مدني
11	جوليو ريجيني	28	2016/02/03	تعذيب	مجهول	إيطالي الجنسية
12	فرج سيد أحمد حسن	45	2016/02/04	إهمال طبي	سجن الوادي الجديد العمومي	جنائي / مدني
13	متهم		2016/02/07	هبوط حاد في الدورة الدموية	قسم شرطة بولاق الدكرور	جنائي / مدني
14	محمود المحمدي أبو المجد الحناوي	31	2016/02/10	إهمال طبي	مستشفى دكرنس العام بعد أن نقل إليها من قسم شرطة بني	جنائي / مدني



	عبيد					
15	ابراهيم السيد	63	2016/02/12	هبوط حاد في الدورة الدموية	سجن المنيا شديد الحراسة	جنائي / مدني
16	طارق كمال الجزار	43	2016/02/13	تعذيب	قسم شرطة الحوامدية	جنائي / مدني
17	عبد الفتاح.ع		2016/02/13	ظروف غامضة	مركز شرطة طوخ	جنائي / مدني
18	إبراهيم السيد محمود السيد		2016/03/02	إعياء	قسم شرطة الطابية	جنائي / مدني
19	متهم		2016/03/03	إعياء شديد نتيجة إصابته بفيروس س	قسم شرطة الساحل	جنائي / مدني
20	أحمد.ع	26	2016/03/04	هبوط حاد بالدورة الدموية	سجن جمصة العمومي	جنائي / مدني
21	السيد م	51	2016/03/07	هبوط حاد في الدورة الدموية	سجن مركز شرطة السنبلوين	جنائي / مدني
22	ج.ح.و		2016/03/07	إعياء شديد نتيجة أزمة قلبية	مستشفى حميات بنى سويف التي نقل اليها	جنائي / مدني
23	إبراهيم رزق حافظ الشحيمي	43	2016/03/10	إهمال طبي	مستشفى المنيل الجامعي بعد أن نقل إليها من مقر احتجازه بمعسكر فرق الأمن المركزي بالكيلو عشرة ونصف	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
24	صابر. ح		2016/03/11	أزمة قلبية	سجن المنيا شديد الحراسة	جنائي / مدني
25	محمد ح ش م	60	2016/03/16	أزمة قلبية	مركز شرطة قوص	جنائي / مدني
26	سيد محمد علي جلال	47	2016/03/19	هبوط حاد في الدورة الدموية	سجن المنيا شديد الحراسة	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
27	السيد الصعيدي		2016/03/24	قام ضباط وأمناء الشرطة بالمركز بالاعتداء عليه بالضرب حتى الموت، حيث أصيب بكسور وكدمات بمناطق متفرقة بالجسد	مركز شرطة سنورس	جنائي / مدني
28	خلف ع	60	2016/03/26	هبوط حاد في الدورة الدموية	المنيا	جنائي / مدني
29	محمد غريب		2016/03/30	إهمال طبي	سجن المنيا العمومي	محتجز على خلفية قضايا معارضة للسلطات
30	أحمد م		2016/03/30	هبوط حاد في الدورة الدموية	قسم شرطة بولاق ابو العلا	جنائي / مدني
31	أ.ح	80	2016/03/31	هبوط حاد في الدورة الدموية	قسم ثان المنصورة	جنائي / مدني



2. قتلى عمليات التصفية الجسدية

خلال فترة عمل التقرير بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 19 شخصاً، من بينهم مواطنين تمت تصفيتهم على أيدي أفراد أمن بعد حدوث مشادة كلامية بين القتلى وبين أفراد الأمن، حيث قُتل المواطن ناصر حلمي مهني-صياد بتاريخ 10 يناير/كانون الثاني 2016 على يد ضابط بالمخابرات المصرية بسبب مشادة حدثت بينهما، وبتاريخ 18 فبراير/شباط 2016 قام أمين شرطة من قوة النقل والمواصلات بقتل سائق يدعى محمد عادل دربكة باستخدام سلاحه الرسمي بعد حدوث مشادة كلامية بينهما، كما قامت الجهات الأمنية بتصفية 5 مواطنين بصورة مباشرة بتاريخ 24 مارس/آذار 2016 ادعت أنهم تشكيل عصابي تخصص في اختطاف وقتل الأجانب، وقامت باتهامهم بقتل المواطن الإيطالي جوليو ريجيني، إلا أن جميع الشواهد والأدلة أكدت أن قوات من الشرطة قامت بقتل هؤلاء الخمسة دون ميرر، وأنهم لا صلة لهم بريجيني أو بمقتله.

وبمقتل هؤلاء يرتفع عدد القتلى جراء التصفية الجسدية منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى آخر مارس/آذار 2016 إلى 70 شخصاً.



ويوضح الجدول التالي حالات القتلى الذين تعرضوا للتصفية الجسدية خارج إطار القانون خلال الفترة من أول يناير/كانون الثاني وحتى آخر مارس آذار 2016:

القتلى الذين تعرضوا للتصفية الجسدية خارج إطار القانون					
م	الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة
1	مجدي لطي جاد		2016/01/04	قامت قوة أمنية بقتله أثناء قيامها بإلقاء القبض عليه	بالقرب من قرية " عزبة الحلواني " بمركز المنصورة
2	نشأت عصام محمد حسن	27	2016/01/07	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل إحدى الشقق السكنية	العاشر من رمضان - الشرقية
3	محمد محمد عطوة أحمد مصطفى		2016/01/07	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل إحدى الشقق السكنية	العاشر من رمضان - الشرقية
4	ماهر عبد الله السيد حسن		2016/01/07	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل إحدى الشقق السكنية	العاشر من رمضان - الشرقية
5	محمد محمود احمد عوض	30	2016/01/10	قامت قوة أمنية بقتله أثناء قيامها بإلقاء القبض عليه من محل عمله	الفيوم
6	ناصر محمد حلمي مهني	28	2016/01/10	قام ضابط جيش بدفعه تحت عجلات شاحنة بعد حدوث مشادة كلامية بينهم ما أسفر عن انفصال رأسه عن جسده	كفر الشيخ
7	محمد عبد الحميد عبد العزيز شرارة		2016/01/24	قامت قوة أمنية بقتله أثناء قيامها بإلقاء القبض عليه من داخل إحدى الشقق السكنية، وأظهر تقرير الطب الشرعي أنه قتل نتيجة إصابته بطلقات نارية بالظهر والوجه والجانب الأيسر	شقة سكنية بقرية كفر حكيم بكرداسة
8	محمد حمدان محمد علي	31	2016/01/25	قامت قوة أمنية بقتله أثناء قيامها بإلقاء القبض عليه من داخل إحدى الشقق السكنية، وأظهر تقرير الطب الشرعي أنه قتل نتيجة إصابته بـ 12 طلقة نارية في الظهر والصدر والقلب والفخذ	مزرعة بمنطقة العلامنة قرية بياض العرب مركز بنى سويف



	قامت قوة أمنية بقتله بعد إلقاء القبض عليه وإخفائه قسرياً لأكثر من عشرة أيام، وجاء تقرير الطب الشرعي موضحاً إصابته بطلق ناري في الرأس	2016/01/31	32	أحمد جلال أحمد محمد اسماعيل	9
مركز أطفح بالجيزة	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل إحدى الشقق السكنية	2016/02/07	24	أحمد سيد عبد الله أحمد	10
مركز أطفح بالجيزة	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل إحدى الشقق السكنية	2016/02/07	29	محمد فاروق أبو الحسن على	11
مركز أطفح بالجيزة	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل إحدى الشقق السكنية	2016/02/07	28	أكرم محمد حسن الشاذلي	12
مركز أطفح بالجيزة	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل إحدى الشقق السكنية	2016/02/07	25	عبد الله محمد عبد النبى عبد الحميد موسى	13
الدرب الأحمر-القاهرة	قام أمين شرطة من قوة النقل والمواصلات بقتله باستخدام سلاحه الرسمي بعد حدوث مشادة كلامية بينهما	2016/02/18	24	محمد عادل إسماعيل (عادل دربكة)	14
التجمع الخامس	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل سيارة ميكروباص، وادعت الداخلية أنهم متورطين في قتل الإيطالي جوليو ريجيني	2016/03/24	52	طارق سعد عبد الفتاح	15
التجمع الخامس	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل سيارة ميكروباص، وادعت الداخلية أنهم متورطين في قتل الإيطالي جوليو ريجيني	2016/03/24	26	سعد طارق سعد	16
التجمع الخامس	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل سيارة ميكروباص، وادعت الداخلية أنهم متورطين في قتل الإيطالي جوليو ريجيني	2016/03/24	40	صلاح على سيد	17
التجمع الخامس	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل سيارة ميكروباص، وادعت الداخلية أنهم متورطين في قتل الإيطالي جوليو ريجيني	2016/03/24	60	مصطفى بكر عوض	18



التجمع الخامس	قامت قوة أمنية بقتله مع آخرين أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهم من داخل سيارة ميكروباص، وادعت الداخلية أنهم متورطين في قتل الإيطالي جوليو ريجيني	2016/03/24	مجهول	19
---------------	--	------------	-------	----

3. قتلى في ظروف ملتبسة

في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى آخر مارس/آذار 2016 قتل 10 أشخاص في ظروف ملتبسة ادعت وزارة الداخلية وفاتهم جراء تنفيذهم لعمليات إرهابية.

وفي ظل امتهان الداخلية لعمليات التصفية الجسدية، تظل هذه الوقائع بحاجة إلى استقصاء وتحري محايد للوقوف على حقيقة ما حدث، كي لا تمر جريمة بهذه الخطورة دون تحقيق أو محاسبه لمرتكبها.

ويوضح الجدول التالي هذه الحالات:

قتلى في ظروف ملتبسة خلال الربع الأول من العام 2016					
م	الاسم	السن	تاريخ الوفاة	سبب الوفاة	مكان الوفاة
1	محمد حسن محمد محفوظ	21	2016/01/08	قامت قوة أمنية بقتله وادعت وفاته أثناء قيامه بتنفيذ عملية سطو مسلح على أحد الفنادق، وأظهرت صور التقطت له بعد وفاته أنه كان مقيداً	الغردقة
2	جابر محمود حسيب إبراهيم	31	2016/01/25	قامت قوة أمنية بقتله مع شخص آخر أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهما من داخل إحدى الشقق السكنية	شقة سكنية بالسادس من أكتوبر
3	سيد محمود حسيب إبراهيم	30	2016/01/25	قامت قوة أمنية بقتله مع شخص آخر أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهما من داخل إحدى الشقق السكنية	شقة سكنية بالسادس من أكتوبر
4	محمد عباس حسين جاد	32	2016/02/03	قامت قوة أمنية بقتله مع شخص آخر أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهما من داخل إحدى الشقق السكنية	البساتين-القاهرة
5	محمد أحمد عبد العزيز عبد الكريم	24	2016/02/03	قامت قوة أمنية بقتله مع شخص آخر أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهما من داخل إحدى الشقق السكنية	البساتين-القاهرة
6	محمد السيد مسعد بدوي	28	2016/02/26	قامت قوة أمنية بقتله مع شخص آخر أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهما من أحد شوارع المدينة	دمياط
7	السيد السيد أبو المعاطي سعيد	45	2016/02/26	قامت قوة أمنية بقتله مع شخص آخر أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهما من أحد شوارع المدينة	دمياط



قتلى في ظروف ملتبسة خلال الربع الأول من العام 2016

مكان الوفاة	سبب الوفاة	تاريخ الوفاة	السن	الاسم	م
العياط-الجيزة	قامت قوة أمنية بقتله مع شخص آخر أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهما، وذكرت صحف إنهم تجار مخدرات بينما ذكرت مصادر رسمية إنهم خلية إرهابية	2016/02/29		على . أ	8
العياط-الجيزة	قامت قوة أمنية بقتله مع شخص آخر أثناء قيامها بإلقاء القبض عليهما، وذكرت صحف إنهم تجار مخدرات بينما ذكرت مصادر رسمية إنهم خلية إرهابية	2016/02/29		عبد م	9
الهرم-الجيزة	قامت قوة أمنية بقتله أثناء قيامها بإلقاء القبض عليه من داخل سيارته	2016/03/09	35	عماد الصعيدي	10



الإعتقال التعسفي

لا يمكن الوقوف على عدد دقيق للأشخاص الذين تعرضوا لاعتقال تعسفي، سواء لاتهامهم في قضايا معارضة، أو بغرض الضغط على ذويهم لتسليم أنفسهم على خلفية اتهامهم في ذات القضايا، إلا أنه ومن خلال رصد البيانات الرسمية لوزارة الداخلية وتوثيق حالات الإعتقال التعسفي في مصر، وما تم رصده من خلال شكاوى ذوي المعتقلين للمنظمة، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية.

بلغ عدد الأشخاص الذين تعرضوا للإعتقال على خلفية قضايا معارضة السلطات خلال فترة عمل التقرير في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى آخر مارس/آذار 2016 داخل مصر 1433 شخصاً على الأقل، بينهم 96 قاصراً و15 امرأة، حيث بلغ عدد المعتقلين في شهر يناير/كانون الثاني لهذا العام 839 شخصاً، وهو الشهر الذي شهد أكبر حملة اعتقالات خلال هذا العام، في حين بلغ عدد المعتقلين في شهر فبراير/شباط 2016- 299 شخصاً، بينما بلغ عدد المعتقلين خلال شهر مارس/آذار 295 شخصاً، هذا بالإضافة إلى قيام قوات الأمن باعتقال عدد من المواطنين من منازلهم واحتجازهم بصورة تعسفية داخل أقسام الشرطة بشكل غير قانوني للضغط على أحد أقاربهم لتسليم نفسه قبل أن تقوم بإطلاق سراحهم بعدها بأيام.

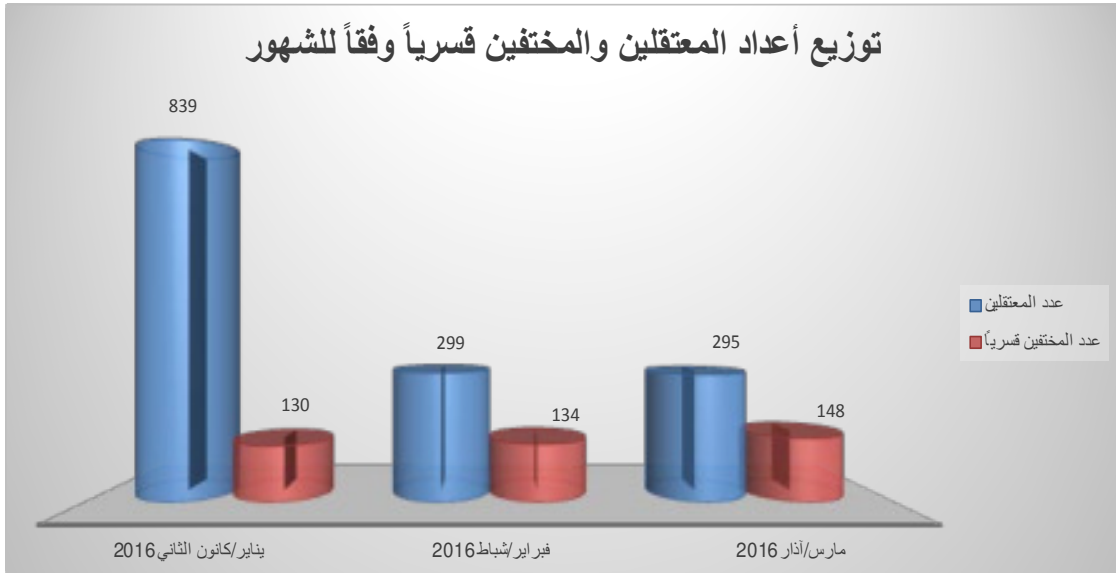
وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للإختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للإختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فقد قامت مئات الأسر بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات، وبلغ عدد المختفين قسرياً خلال فترة رصد التقرير وفقاً للشكاوى التي تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بهذا الصدد 412 شخصاً على الأقل أي ما يقارب 28.8% من إجمالي عدد المعتقلين، منهم 130 شخصاً في شهر يناير/كانون الثاني، و134 شخصاً في فبراير/شباط، و148 شخصاً في مارس/آذار،



ليكون مارس/آذار الشهر الذي شهد أكبر عدد ونسبة اختفاء قسري خلال هذا العام، حيث بلغ نسبة المختفين قسرياً من المعتقلين خلال ذلك الشهر 50.2%.

كما أكدت شهادات محامو بعض المعتقلين تعرض موكلهم للتعذيب لإجبارهم على الإقرار بتهم لم يقوموا بارتكابها، وأكدوا استمرار تجاهل النيابة العامة أثناء التحقيقات شكاوى المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب ورفض وكلاء النيابة عرض أولئك المتهمين على الطب الشرعي لإثبات التعذيب، ورفضها كذلك فتح أي تحقيق في تلك الجرائم.

توزيع أعداد المعتقلين والمختفين قسرياً وفقاً للشهور





إهدار الحق في المحاكمة العادلة

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى آخر مارس/آذار 2016 فقد تم الحكم في 248 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر مدنية وعسكرية، وكانت عدد القضايا التي صدرت أحكاماً فيها أمام من دوائر عسكرية 26 قضية، بينما نظرت 222 قضية أمام دوائر جنح وجنابات مدنية، واتسمت تلك المحاكمات في مجملها بانتهاك حق المتهمين في المحاكمة العادلة.

وصدرت الأحكام القضائية المذكورة بحق 2503 شخصاً بينهم 60 قاصراً وتتنوع ما بين أحكام بالإدانة بحق 1765 متهماً أي على 70.5% من إجمالي المحكومين، بينما صدرت أحكاماً بالبراءة بحق 738 متهماً أي على 29.5%، وتوزعت تلك الأحكام على المتهمين من حيث نوع العقوبة كالتالي:

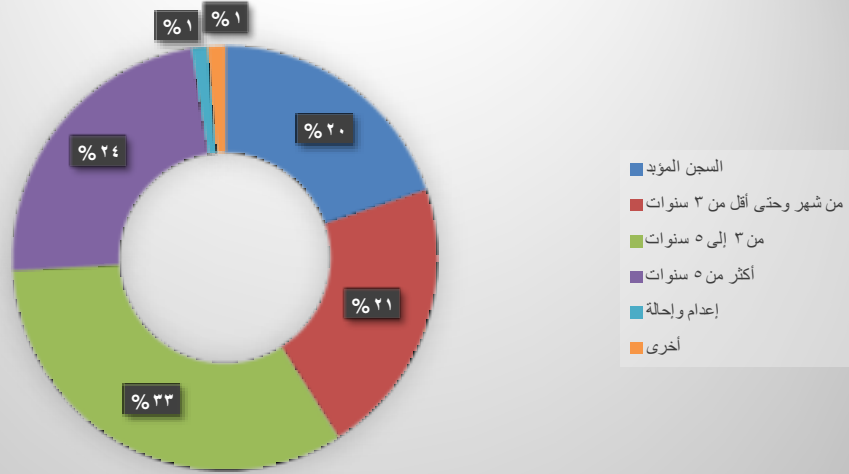
حُكم على 350 متهماً بالسجن المؤبد أي على حوالي 19.8% من إجمالي المحكومين، وعلى 374 متهماً بالحبس من شهر إلى أقل من ثلاث سنوات أي على حوالي 21.2% من إجمالي المحكومين، وعلى 584 متهماً بالسجن من ثلاثة إلى خمسة سنوات أي على حوالي 33.2% من إجمالي المحكومين، وعلى 413 متهماً بالسجن المشدد أكثر من خمسة سنوات أي على 23.4% من إجمالي المحكومين، بينما أحييت أوراق 15 متهماً للمفتي لاستطلاع الرأي بشأن إعدامهم، كما تم الحكم بالإعدام (أول درجة) على 7 أشخاص وتم إصدار هذا الحكم من قبل دائرة عسكرية، ليشكل عدد المحالة أوراقهم للمفتي وعدد المحكوم عليهم بالإعدام نسبة 1.2% من إجمالي عدد المحكومين.



كما تم الحكم على 20 متهم في 5 قضايا بدفع غرامات مالية، حيث حكم على 9 متهمين بدفع 100 ألف جنيه مصرية، وعلى 11 متهم بدفع 50 ألف جنيه مصرية، بالإضافة إلى الحكم على 2 بعدم الإختصاص، أي على حوالي 1.2% من إجمالي عدد المحكومين.

من جهة أخرى تم النطق بالحكم على 120 متهماً في ستة قضايا أمام محاكم النقض، وجاءت الأحكام جميعها بقبول الطعون المقدمة من قبل المحكومين وبإلغاء الأحكام الصادرة بحقهم وإعادة محاكمتهم، من بينها إلغاء حكم الإعدام الصادر بحق 4 متهمين على خلفية اتهامهم في القضية المعروفة إعلامياً بقضية "خلية أكتوبر".

توزيع أحكام الإدانة





- عزل 46 قاض بدعوى انتمائهم لحركات سياسية معارضة:

وخلال فترة الرصد في مارس/آذار الماضي قضى المجلس الأعلى لتأديب القضاة بعزل 46 قاضياً بدعوى إقحام أنفسهم في الحياة السياسية، وتأسيس حركات مخالفة للقانون ذات طابع سياسي تهدف إلى مناصرة فصيل سياسي.

فبتاريخ 21 مارس/آذار 2016 أصدر المجلس الأعلى لتأديب القضاة عزل 14 قاضياً وإحالتهم للمعاش بدعوى انضمامهم لحركة تدعى "قضاة من أجل مصر"، وجاء في حيثيات الحكم أن القضاة المذكورين خرجوا عن نطاق العمل القضائي والتقاليد القضائية الراسخة، وخالفوا بصورة صريحة أحكام قانون السلطة القضائية، وانخرطوا في العمل السياسي، وصدر الحكم برئاسة المستشار أحمد جمال الدين عبد اللطيف، رئيس محكمة النقض، وعضوية المستشارين أيمن عباس، رئيس محكمة استئناف القاهرة، وسري الجمل، رئيس محكمة استئناف الإسكندرية، وأحمد صبري يوسف، رئيس محكمة استئناف طنطا، وخالد الصاوي القباني، وجلال محمد عزت حجازي، وخالد جمال الدين بيومي، نواب رئيس محكمة النقض، وبحضور المستشار نبيل أحمد صادق -النائب العام.

وبتاريخ 28 مارس/آذار 2016 أصدر مجلس التأديب الأعلى للقضاة، برئاسة المستشار أحمد جمال الدين عبد اللطيف، حكماً برفض الطعون المقدمة من القضاة المتهمين بالتوقيع على بيان يرفض عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي، المعروفين بـ "قضاة بيان رابعة" البالغ عددهم 32 قاضياً، وأيد براءة 23 آخرين.



آثار العمليات الأمنية في سيناء

في سياق رصد آثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى نهاية مارس/آذار 2016 ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 263 شخصاً، منهم 242 شخصاً ادعى الجيش أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية، كما أعلن المتحدث العسكري عن إصابة 89 مواطناً جراء القصف الذي ادعى الجيش أنه كان يستهدف منازل الإرهابيين، منهم 30 مصاباً في يناير/كانون الثاني، و19 مصاباً في فبراير/شباط، و40 في مارس/آذار.

وبلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا في مواجهات أمنية خلال شهر يناير/كانون الثاني 157 شخصاً، في حين قتل 11 شخصاً في فبراير/شباط، و74 شخصاً في مارس/آذار، بينما قتل 17 مواطناً بصورة عشوائية في يناير/كانون الثاني، و3 مواطنين في فبراير/شباط، ومواطناً واحداً في مارس/آذار.

كما بلغ عدد الذين اعتقلوا في تلك الفترة 593 شخصاً من بينهم 88 شخصاً قال عنهم الجيش أنهم مطلوبين أمنياً والبقية مشتبه بهم، حيث اعتقل شخصاً واحداً من المطلوبين أمنياً و262 شخصاً مشتبه بهم خلال شهر يناير/كانون الثاني، وأعلن المتحدث العسكري عن اعتقال 87 مطلوباً و103 مشتبه به، بينما تم اعتقال 140 شخصاً خلال شهر مارس/آذار جميعهم مشتبه بهم، كما تم الإعلان عن تدمير 48 عربة، و53 دراجة بخارية في تلك الفترة.



وفيما يلي جدول يبين رصد آثار العمليات الأمنية التي يقوم بها الجيش المصري في
سيناء:

نتيجة العملية							سبب العملية	التاريخ
تدمير ممتلكات شخصية		اعتقال		إصابة	قتل			
درجة بحارية	عربة	مشتبه به	مطلوب أمنياً		صورة عشوائية	اشتباك مسلح		
					1		تصفية عقب الاعتقال	2016/01/01
	2						مداهمات أمنية وتمشيط	2016/01/02
4	2	5	1			26	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/01/03
10	2	5				29	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/01/04
5	2	6				32	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/01/05
6	2	2				11	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/01/06
14	3	13				14	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/01/08
	3				10	30	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/01/14
					1		قذائف عشوائية للجيش "قصف"	2016/01/15



				2			قذائف عشوائية للجيش "قصف"	2016/01/16
		32					حملات أمنية	2016/01/18
		33					حملات أمنية	2016/01/20
					1		قذائف عشوائية للجيش "قصف"	2016/01/21
				3	2		قذائف عشوائية للجيش "قصف"	2016/01/22
		60					حملات أمنية	2016/01/23
		39					حملات أمنية	2016/01/24
					3		قذائف عشوائية للجيش "قصف"	2016/01/24
		37					حملات أمنية	2016/01/26
				8		15	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/01/27
				4	10		قذائف عشوائية للجيش "قصف"	2016/01/28
				2			حملات أمنية	2014/01/29
		30					حملات أمنية	2016/01/29
						1	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/02/03
4	2	6		13		10	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/02/05



				3	1		قذائف عشوائية للجيش "قصف"	2016/02/06
			7				مداهمات أمنية وتمشيط	2016/02/07
		22					حملات أمنية	2016/02/12
			1				مداهمات أمنية وتمشيط	2016/02/13
			39				حملات أمنية	2016/02/15
		22	40				حملات أمنية	2016/02/17
		12					حملات أمنية	2016/02/21
		41					حملات أمنية	2016/02/26
				3	2		قذائف عشوائية للجيش "قصف"	2016/02/26
		8					حملات أمنية	2016/03/03
		27					حملات أمنية	2016/03/04
5	3	6				6	حملات أمنية	2016/03/06
		14					حملات أمنية	2016/03/09
		21					حملات أمنية	2016/03/10
3						5	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/03/17
		53					حملات أمنية	2016/03/21



					1		قذائف عشوائية للجيش "قصف"	2016/03/23
		11					حملات أمنية	2016/03/23
2	27			40		60	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/03/25
						3	مداهمات أمنية وتمشيط	2016/03/30
53	48	505	88	89	21	242	الإجمالي	



البلاغات المقدمة للسلطات المصرية حول انتهاكات حقوق

الإنسان

قامت المنظمة في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2016 وحتى نهاية مارس/آذار 2016 بإرسال 107 بلاغاً لجهات رسمية في مصر حول حالات تعرضت لانتهاكات من قبل الجهات الأمنية في مصر، حيث قامت المنظمة بإرسال تلك البلاغات إلى قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، ومكتب رئاسة الجمهورية، ومكتب رئيس الوزراء، والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، وطالبتهم فيها بفتح تحقيقات نزيهة وشفافة حول تعرض عشرات المعتقلين لانتهاكات داخل السجون والأقسام وأماكن التوقيف وإحالة المسؤولين عنها للمساءلة القانونية، إلا أن استجابة السلطات لهذه البلاغات كانت هزيلة للغاية حيث لم يتم فتح تحقيقاً واحداً في أي من هذه البلاغات، مما يعطي إشارة واضحة على أن هذه الانتهاكات المنتشرة ليست مجرد ممارسات فردية من قبل أفراد بعينهم داخل الأجهزة الأمنية بل نتيجة إرادة كاملة من السلطات المصرية في ظل تواطؤ كامل من الجهات القضائية والنيابة العامة.

واشتملت هذه البلاغات على أوراق ومستندات رسمية تفيد تعرض المبلغ عنه من المعتقلين إلى الانتهاكات المذكورة في نص البلاغ، وكانت البلاغات المرسلة حول تعرض بعض الحالات للإختفاء القسري، وتعرض البعض الآخر للتعذيب داخل مقار الاحتجاز، وأرفق ببعض البلاغات أسماء بعض من قاموا بالتعذيب من أفراد الأمن وفقاً لشهادات الأسر والمحامون، كما تم إرسال بلاغات حول حالات تعاني من الإهمال الطبي وسوء أوضاع الإحتجاز وسوء المعاملة من قبل إدارات مقار احتجازهم، إلا أن الجهات المسؤولة تجاهلت تلك البلاغات، كما تم إرسال بلاغات عاجلة حول حالات تدهورت حالتها الصحية للغاية وطالبت فيها بضرورة الإفراج الصحي عنها أو نقلها للمستشفى لكي تتلقى الرعاية الطبية اللازمة، إلا أن الجهات لم تهتم بها حتى توفيت تلك الحالات فيما بعد.



الخلاصة والتوصيات

- من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير في الربع الأول من العام 2016 فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.
- عمليات القتل التي تنتهجها السلطات المصرية سواء بالتصفية الجسدية أو التعذيب أو جراء الإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، بلغت من الاستمرارية والانتشار ما يؤكد أنها نتيجة إرادة سياسية ومنهج مُستقر عليه لدى تلك السلطات باستخدام أجهزتها الأمنية، في ظل تواطؤ كامل من قبل السلطة القضائية والنيابة العامة والذان يوفران مناخاً آمناً لمرتكبي تلك الجرائم ويضمنان إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب، وفي المقابل فإن معدل التحريض الإعلامي ضد المعارضين وإصاق تهم الإرهاب بهم دون دليل أخذ في الإرتفاع.
- التوسع في عمليات الإعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي وتلفيق اتهامات جنائية للمعارضين، وقيام النيابة العامة بإصدار قرارات بالحبس الاحتياطي دون توافر أي مبررات قانونية في ظل التكديس الذي تعاني منه مقار الاحتجاز المصرية، بالإضافة إلى ما تمارسه السلطات المصرية من عمليات اختفاء قسري وتعذيب لأغلب المحتجزين مما يتسبب أحياناً في وفاة بعضهم وإصابة البعض الآخر بأمراض مزمنة، يضاعف من خطورة تلك الجريمة ويحولها إلى جريمة قتل بطيء لأولئك المحتجزين.
- ماكينه المحاكمات الجماعية مازالت مستمرة في مصر في ظل تسييس كامل للسلطة القضائية التي تنظر القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات، ومازالت تلك السلطات ماضية في إصدار أحكام قاسية بحق المئات تصل إلى الإعدام دون أي تقدم يُذكر في ملف العدالة في مصر، بصورة أقحمت القضاء المصري في ارتكاب جرائم قتل غير قانونية عبر ساحات المحاكم.



- ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين في سيناء بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها المواطنين المقيمين بها تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تمامًا من حماية الدولة ولا تتوافر لهم أي سبل للإنصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب خاصة مع عدم خضوع عمليات الجيش المصري لأية رقابة محلية أو دولية، مما يعطي الأجهزة الأمنية الضوء الأخضر لارتكاب جرائم مع ضمان الإفلات التام من العقاب.
- هذا الكم المفزع من الانتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، وتوافر معلومات موثقة لدى السلطات المصرية من خلال عشرات التقارير والبيانات الحقوقية، بالإضافة إلى عشرات البلاغات المقدمة لتلك السلطات حول حالات محددة مرس بحقها تلك الانتهاكات، يدين السلطات المصرية إدانة كاملة ويدين المجتمع الدولي الذي يقف صامتا أمام كل هذا القدر من الجرائم.
- على أمين عام الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب اتخاذ موقف أخلاقي وقانوني حاسم واستخدام الآليات المتاحة لديهم لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، والعمل على إرسال بعثة تقصي حقائق دولية كاملة الصلاحيات للتحقيق في كافة الانتهاكات الحاصلة هناك، فحالة الصمت الدولي لا تعني إلا إعطاء الضوء الأخضر للنظام للمضي قدما في ارتكاب المزيد من الجرائم.